

Distr.: General
30 January 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الدورة العاشرة

إسطنبول، تركيا، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات

وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات

تقرير الأمين العام

موجز

وفقاً لبرنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، فإن وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، بما فيها التمويل، هي مسألة شاملة تتكرر في كل دورة. وقد اتخذ المنتدى قراراً بشأن وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة، حيث قرر إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات، والعملية التيسيرية. ونظر المنتدى، في دورته التاسعة، تقرير الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي واستعرض أداء العملية التيسيرية. وفي قرار عنوانه "تسخير الغابات لمصلحة الناس وسبل العيش والقضاء على الفقر"، اتخذ المنتدى في دورته التاسعة، ركز المنتدى على أهمية الاضطلاع بالأنشطة فيما بين الدورات للتحضير للاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ويفترض أن يتخذ المنتدى خلال دورته العاشرة مقررًا بشأن تمويل الغابات، وفقاً

* E/CN.18/2013/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

190213 190213 13-22159 (A)



للقرار المتخذ في دورته الاستثنائية. ويتضمن التقرير الحالي تقريراً عن الأنشطة المتخذة فيما بين الدورات بشأن تمويل الغابات في الفترة من شباط/فبراير ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وترد في هذا التقرير توصيات بشأن خيارات وتدابير تمويل الغابات من جميع المصادر ولجميع أنواع الغابات والأشجار خارج الغابات استناداً إلى نتائج الأعمال فيما بين الدورات، بما في ذلك أعمال الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص، لكي ينظرها المنتدى في دورته العاشرة.

أولا - مقدمة

- ١ - وفقا لبرنامج عمل المنتدى المتعدد السنوات، فإن وسائل التنفيذ مسألة شاملة تكرر في كل دورة.
- ٢ - وفي الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة، التي عُقدت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اتخذ المنتدى قرارا بشأن وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات (E/2009/118-E/CN.18/SS/2009/2، الفقرة ٣) قرر بموجبه إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية وعملية تيسيرية. وفي مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩/٢٦٨، أحاط المجلس علما بتقرير الجلسة الاستثنائية.
- ٣ - وتتمثل ولاية فريق الخبراء الحكومي الدولي في تقديم مقترحات بشأن استراتيجيات لتعبئة الموارد من جميع المصادر لدعم تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، وتطبيق أحكام الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات (صك الغابات) (انظر قرار الجمعية العامة ٩٨/٦٢، المرفق)، بوسائل منها تعزيز وتحسين فرص الحصول على الأموال وإنشاء صندوق تبرعات عالمي للغابات، مع مراعاة جملة أمور منها نتائج استعراض المنتدى لأداء العملية التيسيرية، وآراء الدول الأعضاء، واستعراض صكوك وعمليات التمويل ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات.
- ٤ - وعملا بالقرار المذكور أعلاه، كان من المقرر أن يعقد فريق الخبراء الحكومي الدولي اجتماعين، أحدهما قبل انعقاد الدورة التاسعة للمنتدى والآخر قبل انعقاد دورته العاشرة، وأن يقدم توصياته النهائية إلى المنتدى في دورته العاشرة لينظر فيها المنتدى ويقرر بشأنها. وبناء على ذلك، نظر المنتدى في دورته التاسعة تقرير الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيروبي (E/CN.18/2011/13)، واستعرض أداء العملية التيسيرية.
- ٥ - وركز المنتدى، في قراره المعنون "تسخير الغابات لمصلحة الناس وسبل العيش والقضاء على الفقر"، الذي اعتمده في دورته التاسعة، على أهمية الاضطلاع بالأنشطة فيما بين الدورات للتحضير للاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي (E/2011/42-20، الفقرة ٢). واعتمد أيضا خلال الدورة التاسعة إعلان وزاري التزم فيه الوزراء باتخاذ قرار هادف بشأن تمويل الغابات في الدورة العاشرة للمنتدى (المرجع نفسه، الفقرة ١، مشروع المقرر الأول).

٦ - وشملت الأنشطة فيما بين الدورات بشأن الغابات طائفة واسعة من الأنشطة، التي يرد وصفها في هذا التقرير، والتي قُدمت نتائجها وخلاصاتها إلى الفريق الحكومي الدولي في اجتماعه الثاني. ويرد تقرير الاجتماع الثاني للفريق الحكومي الدولي في الوثيقة E/CN.18/2013/12.

٧ - وقد أُعد هذا التقرير لتيسير المداولات بشأن وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات في الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والأنشطة التي تنفذ فيما بين الدورات بشأن تمويل الغابات، بما في ذلك الأعمال التي تتم في إطار العملية التيسيرية ونتائج الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات، بهدف تمكين المنتدى من اتخاذ قرار بشأن مسألة تمويل الغابات خلال دورته العاشرة.

ثانياً - تقرير عن أعمال العملية التيسيرية

ألف - مهام العملية التيسيرية

٨ - في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، قرر المنتدى إنشاء عملية تيسيرية. وتتولى العملية التيسيرية المهام التالية (انظر الوثيقة E/2009/118-E/CN.18/SS/2009/2، الفقرة ٣، والوثيقة E/2011/42- E/CN.18/2011/20، الفقرة ٢):

(أ) المساعدة في تعبئة ودعم موارد مالية جديدة وإضافية من جميع المصادر من أجل الإدارة المستدامة للغابات؛

(ب) مساعدة البلدان في تعبئة الموارد المالية المتاحة من جميع المصادر من أجل الإدارة المستدامة للغابات وفي الوصول إليها وتعزيز استخدامها الفعال، مع مراعاة السياسات والاستراتيجيات الوطنية؛

(ج) تحديد سبل للوصول إلى جميع مصادر التمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات، وتيسير تلك السبل وتبسيطها؛

(د) تحديد العقبات والفجوات القائمة والفرص المتاحة في مجال تمويل الإدارة المستدامة للغابات؛

(هـ) مساعدة البلدان في وضع استراتيجيات وطنية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات في إطار البرامج الوطنية الخاصة بالغابات أو ما يعادلها، على النحو المطلوب في الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات؛

- (و) تيسير نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً وبناء القدرات في البلدان النامية؛
- (ز) تقديم المشورة، بناء على الطلب، وتبادل الأمثلة على الممارسة الجيدة في مجال تحسين البيئة المواتية للإدارة المستدامة للغابات، خاصة في تحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، بغية اجتذاب استثمارات القطاعين العام والخاص والتمويل الذي تقدمه المؤسسات الخيرية؛
- (ح) تعزيز التنسيق والتعاون والاتساق بين مصادر وآليات التمويل ذات الصلة من أجل النهوض بتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات على جميع المستويات، وتحسين فعالية وكفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة لتنفيذه؛
- (ط) العمل على تحديد العوائق التي تعترض الوصول إلى التمويل، ولا سيما الماثلة منها أمام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، واقتراح سبل لتبسيط الإجراءات المتصلة بذلك وبناء قدرة البلدان على إزالة تلك العوائق، ودراسة آثار وتأثيرات الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات ومؤسسات على تمويل الغابات وتفاعلاتها؛
- (ي) تشجيع المؤسسات المعنية، مثل المؤسسات المالية الدولية، حسب المقتضى، مع العمل بتنسيق وثيق مع العمليات الإقليمية المتعلقة بالغابات، على المضي في تهيئة سبل تعبئة الموارد من جميع المصادر وإدماج الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات في برامجها؛

باء - أنشطة العملية التيسيرية

- ٩ - من المهم ملاحظة أن العملية التيسيرية هي عملية استشارية وليست آلية للتمويل. فهي تعمل في شراكة مع سائر عمليات التمويل، وبطريقة تدعم وتكمل بعضها بعضاً.
- ١٠ - وقد بدأت أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات العملية التيسيرية فور اتخاذ القرار المتعلق بذلك في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة للمنتدى، حيث كلفت بمشروع تحديد الثغرات والعقبات والفرص فيما يتعلق بتمويل الإدارة المستدامة للغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. وقد احتير المشروع ليكون بمثابة بداية عمل العملية التيسيرية عقب الدراسة التي أجراها الفريق الاستشاري المعني بمسائل تمويل الشراكة التعاونية في مجال الغابات في عام ٢٠٠٨، والتي خلصت إلى أن فئتي البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية هما أكثر من عانى من الانخفاض في تمويل الجهات المانحة للغابات في العقدين الماضيين. وأتى تمويل المشروع من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومرفق البيئة العالمية.

١١ - وأجريت سلسلة من الدراسات الأولية بشأن تمويل الغابات غطت ٤٩ بلدا من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض و ٣٨ من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشكلت تلك الدراسات الأساس لمناقشات جرت في أربع حلقات عمل مشتركة بين الأقاليم جمعت بين الخبراء والممارسين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وعقدت حلقتا العمل من أجل البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض في الفترة من ١٢ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في طهران، وفي الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ في نيامي^(١).

١٢ - وتم الاتفاق على عدد من التوصيات والاستنتاجات في حلقات العمل تلك. ففي طهران، اتفق المشاركون، في جملة أمور، على ما يلي: (أ) تحسين البيئة التمكينية لتيسير وتشجيع مشاركة القطاع الخاص؛ (ب) كفالة إنفاذ القانون والحوكمة لمنع الشركات من استنفاد الموارد الطبيعية؛ (ج) تعزيز استعادة البيئة الحرجية في البلدان التي يمكن فيها القيام بذلك، خاصة في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض.

١٣ - وفي نيامي، شدد المشاركون على ضرورة القيام بما يلي: (أ) استكشاف الطائفة الكاملة من المنتجات الحرجية غير الخشبية، بما في ذلك أشجار الفاكهة في آسيا الوسطى والأشجار المنتجة لزبد الشبه والصمغ العربي في منطقة الساحل وغرب أفريقيا؛ (ب) الإقرار بأن الأشجار خارج نطاق الغابات تشكل عنصرا من الإدارة المستدامة للغابات لأنها توفر صلة بين الغابات والأشكال الأخرى من الغطاء النباتي.

١٤ - وعقدت حلقتا العمل للدول الجزرية الصغيرة النامية في بورت أوف سبين في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وفي نادي، بفيجي، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢. وأكد المشاركون في حلقة عمل بورت أوف سبين على ضرورة تعزيز تفعيل التقييم الاقتصادي الكامل للغابات، بما في ذلك مساهمة الغابات في القطاعات الأخرى، والاستفادة من العمليات الإقليمية القائمة، من قبيل الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي ورابطة الدول الكاريبية وأمانة الجماعة الكاريبية وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى، لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب. وفي نادي، دعا المشاركون إلى الترويج لنهج يقوم على البيئة الطبيعية حيثما أمكن بغية الإقرار بالروابط القائمة، بما في ذلك الروابط المالية، بين الغابات والأشكال

(١) يمكن الاطلاع على تقارير الاجتماعات على الموقع التالي: <http://www.un.org/esa/forests/facilitative-process.html>.

الأخرى لاستغلال الأراضي. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد، فإن نطاق نهج البيئة الطبيعية يمتد من الهضبة إلى الشعب المرجانية. كذلك أقر المشاركون بالحاجة إلى تعزيز المصادر الوطنية لتمويل الغابات، بما في ذلك السياسات الضريبية، لإنشاء دعم عام وطويل الأمد للغابات.

١٥ - ونفذت أمانة المنتدى، بتمويل من ألمانيا والسويد، مشروعاً موازياً ومماثلاً بشأن تيسير تمويل الغابات في أفريقيا وأقل البلدان نمواً. ووفرت أربع ورقات على المستوى الكلي وأربع دراسات حالة قطرية إفرادية تحليلاً متعمقاً للسياق المؤسسي والجغرافي والاقتصادي الحالي للإدارة المستدامة للغابات في أفريقيا وأقل البلدان نمواً على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وحددت الدراسات أيضاً بعض تحديات التمويل الرئيسية بالنسبة لتلك البلدان، وقدمت اقتراحات من أجل تعبئة المزيد من التمويل للغابات، مع مراعاة الروابط بين القطاعات، لا سيما أثر القطاعات الأخرى، مثل الزراعة والنقل، على تمويل الإدارة المستدامة للغابات. واستفادت الدراسات كذلك من النتائج والدروس المستفادة الناجمة عن المشروع السابق المتعلق بالبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦ - وجرى استعراض الدراسات خلال اجتماعين مشتركين بين الأقاليم عُقداً في نيروبي في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وفي داكار في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وشارك في الاجتماعين ٢٨ بلداً من البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نمواً إلى جانب جهات معنية أخرى حيث حدد المشاركون توصيات رئيسية لاتخاذ المزيد من الإجراءات في أفريقيا وأقل البلدان نمواً في مجال تمويل الغابات^(١).

جيم - تقييم أداء العملية التيسيرية وأنشطتها المستقبلية الممكنة

١٧ - يحدد القرار الذي اعتمده المنتدى في جلسته الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة عدة مهام للعملية التيسيرية ويولي اهتماماً خاصاً لحالات مجموعات محددة من البلدان. وتحظى جميع المهام التي تضطلع بها العملية التيسيرية بقدر متساو من الأهمية ولا يوجد أدنى شك بوجوب تنفيذ جميع هذه المهام المتعلقة بفئات البلدان المحددة في القرار.

١٨ - ونفذت العملية التيسيرية عدداً من المشاريع التي تركز على تحديد الثغرات والعقبات والفرص فيما يتعلق بتمويل الغابات، بمشاركة أكثر من ١٢٠ بلداً و ١٤ منظمة دولية وجهة مانحة.

١٩ - وقد برهنت العملية التيسيرية على فائدتها البالغة للبلدان في الجهود التي تبذلها البلدان للتصدي لتحديات التمويل. وقد ساعدت عدداً كبيراً من البلدان في العمل مجتمعة بشأن

المسائل ذات الاهتمام المشترك ولتحديد الحلول لمعالجة تلك الشواغل. وللعملية التيسيرية إمكانيات هائلة في القيام بأكثر من ذلك بكثير من أجل البلدان والجهات المعنية الأخرى. ويمكن للعملية الاضطلاع بدور الوسيط، بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة، لمواصلة تحسين فرص وصول البلدان إلى تمويل الغابات والمساعدة في تحديد مصادر التمويل.

٢٠ - ويمكن للعملية التيسيرية أيضا أن تساعد على الصعيد الوطني من خلال إعداد مجموعة أدوات لتمويل الغابات تساعد البلدان في وضع استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات تراعي السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

٢١ - ومن الجدير بالذكر أن العمل الذي تضطلع به العملية التيسيرية يعتمد كلياً على تبرعات تقدم إلى الصندوق الاستئماني لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وحال العدد المحدود المتوفر حالياً من الموظفين والموارد المالية المحدودة دون إطلاق العملية التيسيرية للأنشطة اللازمة لتنفيذ جميع مهامها على الفور. وفي حال توفر الموارد الكافية، سيتسنى وضع خطة طويلة الأجل لمختلف الأنشطة الرامية إلى تنفيذ جميع مهام العملية التيسيرية، فضلاً عن التوصيات التي أسفرت عنها الأنشطة المنفذة فيما بين الدورات بشأن تمويل الغابات. وعلى سبيل المثال، من الممكن أن ينفذ مشروع مماثل للمشروع المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض (انظر الفقرة ١٠) للفئات الأخرى من البلدان المدرجة في قرار الجلسة الاستثنائية التي عقدت في إطار الدورة التاسعة للمنتدى، ويمكن تعزيز التنسيق والتعاون مع الجهات المانحة لتحديد المجالات التي يظل فيها التنسيق غير قائم، والنظر في كيفية مواءمة مختلف بيانات المانحين عن تمويل الغابات.

٢٢ - وبناء على ما تقدم، قد يرغب المنتدى في أن يستعرض أداء العملية التيسيرية، وتوفير التوجيه لها فيما يتعين عليها القيام به من أعمال في المستقبل، وتحديد الموارد اللازمة وفقاً لذلك.

ثالثاً - دراسة عام ٢٠١٢ التي أجراها الفريق الاستشاري المعني بمسائل تمويل الشراكة التعاونية في مجال الغابات

٢٣ - في القرار الذي اتخذته المنتدى بشأن تسخير الغابات لمصلحة الناس، دعا المنتدى أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى توسيع نطاق الدراسة المالية للفريق الاستشاري

المعني بمسائل تمويل الشراكة التعاونية في مجال الغابات واستكمال تلك الدراسة^(٢). وفي الفقرات ٢٨ و ٢٩ و ٣٢ (أ) و ٣٤ من القرار، حدد المنتدى شروط ونطاق دراسة الفريق الاستشاري لعام ٢٠١٢ بشأن تمويل الغابات وعناصرها الرئيسية.

ألف - نطاق ومحتوى الدراسة

٢٤ - تتألف دراسة الفريق الاستشاري المعني بمسائل التمويل بشأن تمويل الغابات من ستة فصول تتناول الطلبات الواردة في القرار. ويستعرض الفصل الأول تدفق التمويل إلى الغابات من جميع المصادر. ويتضمن الفصل الثاني تحليلاً للفرص للتمويل المتعلق بالغابات من حيث صلة ذلك بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والإدارة المستدامة للأراضي والغابات، وتدهور الأراضي، والتصحر. ويستعرض الفصل كذلك الموارد المالية المرتبطة بعمليات إنفاذ قانون الغابات وإدارة الغابات، فضلاً عن نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً وبناء القدرات. ويقدم الفصل الثالث مسحاً للتغيرات في المجالات المواضيعية ويحدد الثغرات والاحتياجات. ويحدد الفصل الرابع العقبات الماثلة أمام الحصول على الموارد من أجل الغابات، حيث يعرض تحليلاً شاملاً للعقبات الرئيسية التي تواجه البلدان وغيرها من الجهات المعنية. واستناداً إلى ذلك التحليل، تُقدم مقترحات بشأن كيفية التغلب على العوائق. ويسلط الفصل الخامس الضوء على عدد من قصص النجاح في تمويل الغابات.

٢٥ - ويقترح الفصل السادس إجراءات وتدابير لحشد التمويل من جميع المصادر ولجميع أنواع الغابات ومستوياتها. ويوفر ذلك الفصل أيضاً اقتراحات بشأن تقوية الآليات والصكوك القائمة المتصلة بالغابات على الصعيد العالمي. ويتضمن الفصل السادس كذلك استعراضاً لمزايا وعيوب إنشاء صندوق عالمي للتبرعات في مجال الغابات ويطرح عدداً من الاقتراحات بشأن هذه المسائل.

٢٦ - وقد جُمعت البيانات والمعلومات المستخدمة في الدراسة من قواعد البيانات الموجودة المتعلقة بالأنشطة العالمية والإقليمية لتمويل الغابات، ومساهمات أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، واستعراضات الوثائق المتعلقة بتمويل الغابات، ومساهمات فرادى الاستشاريين والخبراء. إضافة إلى ذلك، أرسلت استفسارات للبلدان التي لديها مراكز تنسيق وطنية محددة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات معنية بأنشطة التمويل المتصلة بالغابات على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وأخيراً، أدمجت الدراسة التوصيات المتفق عليها من الاجتماعات الثلاثة

(٢) Marku Simula, *Financing Flows and Needs to Implement the Non-Legally Binding Instrument on all Types of Forests*, the Advisory Group on Finance of the Collaborative Partnership on Forests, 2008 (available from http://www.profor.info/sites/profor.info/files/Analyzing_Financing_Flows.pdf).

الأولى للعملية التيسيرية بشأن تمويل الغابات في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٧ - وبصفة عامة، كانت المسائل التي تم التطرق لها في إعداد دراسة عام ٢٠١٢ مماثلة للمسائل التي تم تناولها في دراسة عام ٢٠٠٨. وتظل المعلومات محدودة أكثر في مجال المصادر الوطنية للتمويل العام والخاص للغابات عنها في مجال المصادر الدولية. وتظل هناك اختلافات في التغطية المواضيعية في البلدان المقدمة للتقارير. ويظل الوصول المحدود إلى المعلومات، خاصة في القطاع الخاص وعلى الصعيد الوطني في بلدان عديدة، يشكل تحديا. وتظل بيانات الغابات مدرجة ضمن قطاعات أخرى وتظل هناك ثغرات كبيرة في البيانات.

٢٨ - كذلك يظل الوصول عسيرا إلى البيانات المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ذلك لأن المبادئ التوجيهية للإبلاغ فيما يتعلق بالتدفقات المالية إلى قطاع الغابات، حسبما تحددها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تظل أضيق عما يشملها نطاق عمل المنتدى في مجال تمويل الغابات. وتظل هناك اختلافات في معايير الإبلاغ الوطني وعلى صعيد المنظمات إلى المنظمة، بما في ذلك قيام بعض البلدان بإدراج الائتمانات والقروض الثنائية المقدمة بشروط تساهلية بوصفها من المساعدة الإنمائية الرسمية. ويظل احتمال الحساب المزدوج قائما لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تمر عبر المنظمات المتعددة الأطراف.

٢٩ - إضافة إلى ذلك، من الصعب تحديد قيمة العديد من السلع والخدمات المتعلقة بالغابات، بما يشمل الأخشاب والمنتجات غير الخشبية للغابات على حد سواء، نظرا لأن تلك المنتجات لا تدخل جميعها إلى الأسواق الرسمية. ويتسم تحديد قيمة بعض الخدمات التي تقدمها الغابات، مثل التخفيف من حدة تغير المناخ واحتجاز الكربون، بالقدر نفسه من الصعوبة، ذلك لأنها لا تسوق كثيرا وهي غير منظورة للإحصاءات الاقتصادية. وقد أسفر ذلك عن نقص كبير في القيمة المحددة للسلع والخدمات المتعلقة بالغابات في الإحصاءات الرسمية وهو يمثل تحديا إضافيا أمام التحديد الشامل لجميع مصادر التمويل من أجل الغابات.

باء - النتائج الرئيسية للدراسة

٣٠ - توفر دراسة عام ٢٠١٢ قاعدة معلومات أهم بكثير مما كان متوقعا، على الرغم من جميع أوجه القصور التي شابتها. فالدراسة تحدد المعارف الحالية المستقاة من مصادر متعددة عن تمويل الغابات، بما في ذلك الخبراء الحكوميين المحليين والوطنيين، والخبراء الآخرون، وممثلو المؤسسات المتعددة الأطراف. وتورد الدراسة نتائج رئيسية عن حالة تمويل الغابات عبر العالم.

٣١ - وفي الدراسة، فإن الاحتياج العالمي من التمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات يقدر بأنه يتراوح بين ٧٠ و ١٦٠ بليون دولار سنوياً. وعالمياً، تظل الموارد غير كافية لمعالجة العناصر المواضيعية السبعة جميعها لإدارة المستدامة للغابات، على النحو المحدد في صك الغابات، بطريقة متوازنة.

٣٢ - وتعجز غالبية البلدان عن جمع أموال كافية من القطاع العام من أجل قطاع الغابات، وظلت إعادة استثمار الإيرادات في إدارة الغابات في حدودها الدنيا. واستُخدم تحويل المؤسسات الحرجية العامة إلى شركات تجارية شبه مستقلة لتحسين التمويل الذاتي من قطاع الغابات. ويتمثل اتجاه آخر في إنشاء صناديق وطنية للغابات من أجل تعبئة أموال إضافية من مصادر أخرى.

٣٣ - وزادت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ١٢٥ في المائة في المتوسط بين فترتي ٢٠٠٢-٢٠٠٤ و ٢٠٠٨-٢٠١٠، حيث يعزى ذلك بقدر كبير إلى التمويل المتصل بالحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات ودور أعمال الحفظ، والإدارة المستدامة، للغابات، وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات (المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات). وبالتالي تحقق الهدف العالمي الرابع بشأن الغابات في جانبه المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وتلقت البلدان ذات الغطاء الحرجي الكثيف معظم المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بقطاع الغابات. إلا أن غالبية البلدان ذات الغطاء الحرجي الكثيف التي تنخفض لديها معدلات إزالة الأحراج والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية ظلت تشهد انخفاضات في تمويل الغابات. وتظل البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية تشهد انخفاضات في المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الغابات.

٣٤ - ويشكل القطاع الخاص، بما فيه المجتمعات القائمة في مناطق حرجية، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والقطاع الصناعي والقطاعات الاستثمارية الأخرى، مصدراً رئيسياً للتمويل من أجل الغابات، حيث يأتي ذلك غالباً من خلال الاستثمارات في الغابات التي تُدار من أجل إنتاج الأخشاب. وفي الغالب يأتي مستثمرو القطاع الخاص الجدد من خارج قطاع الغابات وهم يسعون إلى الجمع على نحو مناسب بين تحقيق العائدات المالية ومستويات المخاطرة. ولا تتاح لأصحاب الحيازات الصغيرة فرص كبيرة للوصول إلى التمويل مقارنة بكبار المنتجين، وتتلقى الإدارة المستدامة للغابات الطبيعية تمويلاً محدوداً مقارنة بالغابات المزروعة والمناطق المحمية.

٣٥ - وتوفر آليات التمويل الجديدة والناشئة ذات الصلة بالغابات موارد كبيرة ترتبط أساسا بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي بدرجة أقل.

٣٦ - وتقدر إمكانات مساهمة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في تمويل الغابات بما يصل إلى ٦,٢ بليون دولار سنويا في عام ٢٠٢٠. وقد أعلن عن تبرعات بحوالي ٤ بلايين دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. إلا أنه، باستثناء المبادرة المعززة، فإن العديد من المبادرات المتصلة بالكربون لها القليل من الأنشطة المتصلة بالغابات أو ليس لديها ذلك النوع من الأنشطة. ولا يطبق الدفع لمخططات خدمات النظم الإيكولوجية على نطاق واسع بعد وهو يتطلب تمكين أطر السياسات العامة وتنمية آليات التمويل المتصلة بالأسواق وغير المتصلة بها.

٣٧ - وتشمل العقبات الأخرى أمام تعبئة تمويل الغابات عدم كفاية الظروف التمكينية، وعدم كفاية القدرات، وشواغل الجهات المانحة والمستثمرين إزاء الحوكمة، وعدم ضمان الحيازات، والأنشطة غير المشروعة، والمشاكل المرتبطة بالأهلية، وتعقيد إجراءات الوصول إلى الموارد الخارجية. وفي بعض الأحيان أدى عدم الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة إلى زيادة تفاقم المشكلة.

٣٨ - ويتحقق النجاح في تمويل الغابات بصفة رئيسية من وجود الدعم السياسي القوي؛ وأنظمة الحوكمة الجيدة؛ والتنفيذ الكفؤ والنشط والمرن؛ وإشراك المجتمعات القائمة في مناطق حرجية وغيرها من أصحاب المصلحة. وتشدد الدراسة على عدم وجود حل وحيد بإمكانه تلبية الحاجة إلى تمويل الغابات، وينبغي اتخاذ تشكيلة من التدابير على جميع المستويات.

٣٩ - وتحقيقا لتلك الغاية، تخلص الدراسة إلى أنه ينبغي للاستراتيجيات الوطنية لتمويل الغابات أن تهدف إلى زيادة التمويل الإضافي واستخدام الموارد بكفاءة أكبر، فضلا عن الارتباط بالقطاعات وأهداف البرامج ذات الصلة داخل قطاع الغابات. ويتعين تعزيز تنفيذ صك الغابات على جميع المستويات. ويتسم تحسين الإحصاءات وجمع البيانات عن التدفقات المالية للإدارة المستدامة للغابات والمسائل ذات الصلة بأهمية كبيرة لإحراز تقدم منهجي، وينبغي تعزيز الآليات ذات الصلة لمعالجة الثغرات في البيانات وإنتاج بيانات متسقة ودقيقة.

٤٠ - ويمكن زيادة تحسين فرص الوصول إلى آليات التمويل القائمة ذات الصلة بالغابات بتكييف معايير التمويل من القطاع العام وتبسيط الإجراءات ذات الصلة. وتخلص الدراسة أيضا إلى ضرورة النظر في تعزيز آليات التمويل القائمة ذات الصلة بالغابات وإنشاء صندوق جديد أو صناديق جديدة من أجل الإدارة المستدامة للغابات تكون مكرسة لمعالجة الاحتياجات والثغرات التي لا تعالجها الآليات القائمة.

رابعاً - المبادرة التي تقودها المنظمات وتنظمها الشراكة التعاونية في مجال الغابات

٤١ - دعا المنتدى في قراره بشأن تسخير الغابات لمصلحة الناس إلى عمل أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات ومشاركتهم النشطة في الأنشطة بين الدورات للمنتدى في مجال تمويل الغابات، ودعا أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى النظر في تنظيم مبادرة تقودها المنظمات دعماً لأعمال المنتدى بشأن تمويل الغابات.

٤٢ - وعملاً بذلك، قامت أمانة المنتدى ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بدعم من أعضاء آخرين في الشراكة التعاونية ومساهمات مالية من البلدان المانحة، بتنظيم المبادرة على نحو مشترك، حيث عقدت في روما في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وهدفت المبادرة إلى تعميق الفهم والمعارف عن حالة تمويل الغابات ومختلف التحديات التي تواجه الجهات المعنية. وقدمت دراسة عام ٢٠١٢ للفريق الاستشاري المعني بمسائل تمويل الغابات لأول مرة في المبادرة. وأجرى المشاركون مناقشات ثرية ومتعمقة بشأن نتائج الدراسة وتبادلوا المعلومات عن التطورات الجديدة فيما يتصل بتمويل الغابات.

٤٣ - وحدد المشاركون في المبادرة بعض الإجراءات والتوصيات والاقتراحات الرئيسية بشأن تعبئة التمويل من أجل جميع أنحاء الغابات على الصعيدين الوطني والدولي. وشملت هذه، في جملة أمور، تعزيز التعاون المشترك بين القطاعات وبين الإدارات، والاستفادة من قدرات البلدان للحصول على التمويل، وتكامل التخطيط من أجل تمويل الغابات، وإنشاء مجال تنسيق محدد متعلق بالغابات في مرفق البيئة العالمي، وتحسين فرص الوصول إلى بيانات متسقة ودقيقة على جميع المستويات، وهيئة بيئة مؤاتية للتمويل، والنظر في وضع صك عالمي أو اتفاقية عالمية فيما يتعلق بالغابات تحديداً، وكذلك إنشاء صندوق عالمي أو صناديق عالمية للغابات.

٤٤ - ودرس المشاركون أيضاً الإجراءات اللازمة لمعالجة الثغرات والاحتياجات في تمويل الغابات والاستفادة من الفرص على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛ وتعزيز آليات التمويل التي تعالج الوظائف المتعددة للغابات؛ وتحسين التفهم بشأن إمكانيات القطاع الخاص فيما يتصل بتمويل الغابات؛ والاستفادة من الشبكات دون الإقليمية والإقليمية.

٤٥ - وعند وضع خيارات لتمويل الغابات، سلط المشاركون الضوء على أهمية استخدام قدرة العملية التيسيرية وخدمات الوساطة لتحسين فرص الوصول إلى تمويل الغابات؛ وإيلاء اعتبار خاص لغابات الأراضي الجافة وحالة البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في وضع خيارات عالمية لتمويل الغابات؛ وتخصيص أموال خاصة لمعالجة الثغرات المواضيعية في تمويل جميع العناصر المواضيعية السبعة للإدارة

المستدامة للغابات؛ والاستفادة من آليات التمويل الجديدة والناشئة مثل الصندوق الأخضر للمناخ والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات؛ وتعزيز تنفيذ صك الغابات، باستخدام جميع مصادر التمويل على جميع المستويات. وقدم رئيسا المبادرة التي تقودها المنظمات موجزا للإجراءات والتوصيات والاقتراحات الرئيسية التي تم التركيز عليها خلال الاجتماع إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات في اجتماعه الثاني (E/CN.18/AEG/2013/2، المرفق).

خامساً - الأنشطة الأخرى المنفذة بين الدورات

ألف - الدراسة المتعلقة بآثار وتداعيات سعر الكربون على تمويل الغابات

٤٦ - مع قرار مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في بالي باندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بأن تشمل اتفاقية تغير المناخ نهج السياسات والخوافز الإيجابية بشأن القضايا المتعلقة بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، ودور حفظ الغابات وإدارتها على نحو مستدام، وتعزيز مخزونات الغابات من الكربون، نشأ حماس غير مسبوق من أجل توفير التمويل للغابات في سياق تغير المناخ فيما بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية على حد سواء.

٤٧ - وي طرح التركيز على إيجاد التمويل للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات تحديات للأشكال الأخرى لتمويل الغابات، خاصة على الأجل القصير، نظراً لأن التمويل المخصص للغابات قد يحول إلى المبادرة المعززة أو تعاد تسميته بوصفه تمويلاً لها. وينبغي إجراء المزيد من البحوث لمعرفة مدى حدوث زيادة حقيقية أو متصورة في التمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات من خلال المبادرة المعززة، على النحو الذي تمت صياغته في صك الغابات. إضافة إلى ذلك، من المهم تحديد التدابير اللازمة لكفالة التوزيع المناسب للتمويل للمجالات المواضيعية والمناطق الجغرافية غير المشمولة حالياً في إطار المبادرة المعززة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان ذات الغطاء الحرجي الكثيف ومعدل إزالة الأحراج المنخفض.

٤٨ - ومن المسائل الأخرى التي ينبغي التصدي لها المدى الذي أدت به المبادرة المعززة إلى حفز الأسواق دون الوطنية في مجال المنتجات الخشبية وغير الخشبية من الغابات أو إلى وضع العقبات أمام تلك الأسواق؛ ونتائج برمجة المبادرة من حيث بث الاضطراب في البرامج والمشاريع الموازية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية؛ وأثر المبادرة على

استبعاد ممارسات معينة في إدارة الغابات، مثل مزارع الغابات؛ وأثر المبادرة على صون معارف الشعوب الأصلية وقيمها والمعارف والقيم التقليدية فيما يتعلق بالغابات؛ وأثر المبادرة على حيازة الأراضي والحقوق العرفية في استغلال الأراضي؛ والقدر الذي حسنت به المبادرة التجانس والتنسيق فيما بين مختلف الآليات والمؤسسات.

٤٩ - ولدراسة بعض آثار المبادرة المعززة على تمويل الغابات الأوسع نطاقاً، وقعت حكومة النرويج وأمانة المنتدى مذكرة تفاهم أُجريت بموجبه دراسة ترمي إلى تحديد الأثر المحتمل الناجم على اقتصاد وتمويل الغابات وما يتصل به من أشكال استخدام الأراضي نتيجة لوضع سعر لكربون الغابات من خلال تمويل المبادرة المعززة القائم على النتائج. وقد عُرضت نتائج الدراسة على فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص في اجتماعه الثاني^(٣). ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل لزيادة تفهم آثار المبادرة المعززة على تمويل الغابات.

باء - الإحاطة المفتوحة غير الرسمية

٥٠ - عملاً بالفقرة ٣٨ من القرار بشأن تسخير الغابات لمصلحة الناس، عقد رئيساً فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية في اجتماعه الأول المعقود في نيويورك يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ جلسة إحاطة مفتوحة غير رسمية لإبلاغ الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في التحضيرات للاجتماع الثاني لمجموعة الفريق الحكومي الدولي.

جيم - تجميع المساهمات الفنية بشأن تمويل الغابات

٥١ - استجابة للفقرة ٢٤ من القرار المتعلق بتسخير الغابات لمصلحة الناس، تم تلقي ١١ مساهمة من البلدان. وتم تجميع تلك المساهمات وتقديمها إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص في اجتماعه الثاني^(٤) ليستعرضها، إلى جانب مساهمات أخرى مقدمة فيما بين الدورات.

دال - الغابات والتنمية الاقتصادية

٥٢ - أعدت أمانة المنتدى دراسات أساسية عن المساهمات الاقتصادية للغابات، والغابات والروابط المشتركة بين القطاعات، والخيارات المتغيرة في المستقبل، ومساهمات الغابات.

(٣) النتائج متاحة على الموقع التالي: http://www.un.org/csa/forests/pdf/aheg/aheg2/AHEG2_Carbon_Jonson_Takimoto.pdf.

(٤) المساهمات متاحة على الموقع التالي: http://www.un.org/csa/forests/pdf/aheg/aheg2/AHEG2_BKpaper1_compilation.pdf.

وتوفر هذه الدراسات أحدث البحوث والأفكار المتصلة بالموضوع الرئيسي للدورة العاشرة للمنتدى وهي ترمي إلى مساعدة الخبراء بشأن تمويل الغابات في مجموعة فريق الخبراء الحكوميين المخصص المفتوح باب العضوية لرؤية الصلات الموضوعية للإجراءات فيما يتعلق بتمويل الغابات. وتساعد هذه الدراسات أيضا في النظر إلى الغابات من حيث صلتها بالاتجاهات الوطنية والإقليمية والدولية، من قبيل التحول الحضري المتزايد، والارتفاع في أسعار السلع الأساسية، والتشوهات المتصلة بالأمن الغذائي، والطاقة، وشح المياه والأراضي القابلة للزراعة، وأثر الزيادة في السكان.

هاء - خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٥٣ - هناك عملتان حكوميتان دوليتان هامتان تتصلان بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، حيث تتسمان بالأهمية لأعمال المنتدى، بما في ذلك مناقشته بشأن تمويل الغابات (انظر الوثيقة E/CN.18/2013/6). وفي هذا السياق وعملا بمقرر مكتب المنتدى في دورته العاشرة، أعدت الأمانة مذكرة بشأن عمليات فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص في اجتماعه الثاني (E/CN.18/AEG/2013/INF/2).

سادساً - الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات

٥٤ - عقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وحضر الاجتماع أكثر من ١٥٠ خبيرا من ٧٥ بلدا و ٢٣ منظمة وعملية إقليمية ودولية، فضلا عن مجموعات رئيسية وخبراء مستقلين. واستمع الخبراء إلى عدد من العروض بشأن نتائج دراسة عام ٢٠١٢ عن تمويل الغابات، وموجز رئيسي للمبادرة التي تقودها المنظمات، واجتماعات العملية التيسيرية بشأن تمويل الغابات، ودراسة آثار سعر الكربون على تمويل الغابات، وتمويل القطاع الخاص من أجل الغابات، فضلا عن مساهمات أخرى ذات صلة، بما في ذلك دراسات أساسية عن الغابات والتنمية الاقتصادية^(٥). وقدم متحدثان رئيسيان آرائهما أيضا عن الاستراتيجيات الممكنة والواقعية بشأن تمويل الغابات.

(٥) انظر الموقع التالي: <http://www.un.org/esa/forests/adhoc.html>.

٥٥ - وقادت تلك العروض وما أعقبها من مناقشات تفاعلية إلى تحديد بعض الإجراءات والتدابير التي ينبغي اتخاذها لتعبئة التمويل من أجل الغابات على جميع المستويات ومن جميع المصادر.

٥٦ - وأبرز المشاركون في الاجتماع الثاني للفريق الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية أن الاتجاهات العالمية الجديدة، من قبيل زيادة التحول الحضري، وكذلك المداولات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، قد أثرت في المناقشة بشأن تمويل الغابات. وناقش المشاركون أيضا البيانات والثغرات الجغرافية والمواضيعية فيما يتصل بتمويل الغابات، فضلا عن وسائل معالجة تلك الثغرات. وأكد المشاركون على ضرورة توسيع قاعدة جمع البيانات من مختلف المصادر، وكذلك لضمان بذل جهود منهجية على جميع المستويات لإنتاج بيانات دقيقة ومتسقة وموثوق بها.

٥٧ - وناقش المشاركون أيضا بعض الإجراءات الضرورية لتهيئة بيئة تمكينية أكثر، ولتحسين أنشطة تنمية القدرات وإشراك مختلف أصحاب المصلحة في تعبئة التمويل من أجل الغابات، بما يشمل الحكومات الوطنية والقطاع الخاص والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية من أجل تنمية الغابات. وركز الخبراء أيضا على عدد من السياسات والتدابير المؤسسية والتشريعية الأخرى لزيادة التمويل من أجل الغابات على جميع المستويات، فضلا عن الحاجة إلى إدراج القيم النقدية وغير النقدية للغابات في الاستراتيجيات الإنمائية لتمويل الغابات.

٥٨ - وناقش المشاركون أيضا خيارات وتدابير متعددة من أجل تعبئة تمويل الغابات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتم تسليط الضوء على دور البرامج الوطنية للغابات، بوصفها أداة سياسات فعالة لتعبئة التمويل، وكذلك تدابير أخرى مثل وضع استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات وإنشاء صناديق وطنية للغابات. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، سلط الخبراء الضوء على ضرورة تعزيز التعاون بين الأقاليم وداخلها بشأن تمويل الغابات، وزيادة التمويل من أجل تنفيذ صك الغابات، وتعزيز آليات التمويل القائمة ذات الصلة بالغابات، مثل مرفق البيئة العالمي، والبنك الدولي، ومختلف الآليات في إطار اتفاقيات ريو والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية من أجل الغابات، من قبيل منظمة الأغذية والزراعة، والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والعملية التيسيرية.

٥٩ - وناقش المشاركون أيضا بصورة مطولة محاسن ومساوئ إنشاء صندوق عالمي للتبرعات لتمويل الإدارة المستدامة للغابات. وتم اقتراح عدد من الأفكار الأخرى، من قبيل تحديد مؤسسات التفاوض الوسيطة لتعبئة الأموال من أجل الغابات أو إيجاد هيكل شامل لتنسيق الأموال المتعددة الأطراف المتاحة ذات الصلة بالغابات.

٦٠ - وبناء على المناقشات التي جرت في الاجتماع الثاني، أعد الرئيسان موجزا قدما فيه أيضا طائفة من المقترحات والخيارات من أجل تمويل الغابات. واعتمد الخبراء المشاركون في الاجتماع تقريراً وأحاطوا علماً بموجز الرئيسين، حيث يرد التقرير في مرفق تقرير الاجتماع (E/CN.18/2013/12).

سابعاً - تمويل الغابات: سبل المضي قدماً

٦١ - إن القرار الذي اتخذته المنتدى في جلسته الاستثنائية المعقودة في إطار دورته التاسعة وفر الأساس للبدء في خطة عمل تدوم أربع سنوات بشأن تمويل الغابات، خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣. وخلال هذه الفترة، قام المنتدى بعمل موضوعي لم تنفذه أي هيئة أو منظمة أو اتفاقية من قبل، وينطوي على مساهمات تحليلية وتنفيذية من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وأصحاب المصلحة من البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية والغطاء الحرجي.

٦٢ - ووفرت عملية تمويل الغابات وأنشطة المنتدى ذات الصلة لما بين الدورات فرصاً لإجراء مناقشات وتقديم مساهمات متعددة التخصصات وشملت أصحاب مصلحة متعددين فيما يتعلق بتمويل الغابات.

٦٣ - ومكنت عملية المنتدى لتمويل الغابات أصحاب المصلحة من إجراء حوار صريح وبناء والتركيز على تقديم طائفة واسعة من المساهمات تتضمن اقتراحات مجدية وكفؤة وذات مصداقية من أجل العمل للتصدي لتمويل الغابات. وكان مستوى المعارف والمعلومات والحماس فيما يتصل بتمويل الغابات غير مسبوق ووفر للمنتدى فرصة فريدة واستثنائية لاتخاذ قرار تاريخي بشأن تمويل الغابات في دورته التاسعة.

٦٤ - ويعتمد تعزيز وتعبئة الموارد من أجل الغابات على الصعيد الوطني على تحسين الأطر السياسية والتشريعية والمؤسسية، وكذلك على توفير خطة لإشراك مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات القائمة في مناطق حرجية، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والمجتمع المدني، والشعوب الأصلية، والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، تشكل الاستراتيجيات الوطنية لتمويل الغابات وسيلة فعالة من أجل تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر الممكنة ودعم الأنشطة الرئيسية اللازمة من أجل الإدارة المستدامة للغابات. وينبغي للاستراتيجيات الوطنية لتمويل الغابات أن تعمل بطريقة شاملة وتعزز الروابط مع القطاع الخاص، وكذلك مع قطاعات الزراعة، والمياه، والطاقة، وغيرها من القطاعات ذات الصلة.

٦٥ - وينبغي أن تشكل تلك الاستراتيجيات جزءاً من البرامج الوطنية للغابات وينبغي لها أن تعزز التجانس في تنفيذ مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الصعيد الوطني. وينبغي للتُّهَج التعاونية أن تحفز على تمويل أكثر فعالية من أجل الجميع. ويمكن أن تشمل تلك الجهود التحضير والتنفيذ المشتركين للاستراتيجيات الوطنية لتمويل الغابات، مع دعم الاستراتيجيات الوطنية لتعبئة الموارد وأطر الاستثمار من قبل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٦٦ - ويشكل إنشاء صناديق وطنية للغابات وإدماجها في البرامج الوطنية للغابات وسياسات الغابات وتشريعها خياراً فعالاً آخر من أجل تلبية احتياجات تمويل الغابات.

٦٧ - وزيادة التمويل من أجل تنفيذ صك الغابات شكلت إحدى التوصيات الرئيسية التي نجمت عن العمل فيما بين الدورات. ومن المهم ملاحظة أنه، في حين أن صك الغابات ليس ملزم قانوناً، فهو يشكل الإطار الوحيد المتفق عليه عالمياً بشأن الغابات الذي يوفر مجموعة شاملة من الإجراءات لتعزيز الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات على جميع المستويات.

٦٨ - وبالنظر إلى أهمية الغابات لبلوغ أهداف اتفاقات ريو الثلاث جميعها، ينبغي إيلاء الاعتبار لإنشاء مؤشر لتمويل الغابات شبيه بمؤشر ريو لمعالجة صك الغابات والأهداف العالمية بشأن الغابات.

٦٩ - ومن النتائج الرئيسية التي برزت من عمل المنتدى بشأن تمويل الغابات خلال أربع سنوات أن معالجة الثغرات في البيانات تشكل أحد أكبر التحديات. وتوجد الثغرات في البيانات على جميع المستويات وتنطبق على جميع أصحاب المصلحة. وهناك حاجة واضحة لتعزيز البيانات الإحصائية الوطنية، وكذلك آليات وعمليات جمع البيانات عن تمويل الغابات، في مجالات منها تنفيذ صك الغابات.

٧٠ - ومن شأن التنسيق الأكثر فعالية للجهود المبذولة عبر منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الوسائل الاجتماعية والتكنولوجية المبتكرة لإيصال البيانات، مساعدة البلدان في الحصول على المعلومات. ويمكن للمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية من أجل الغابات أن تقوم بدور فعال في جمع البيانات بشأن تمويل الغابات بتحديد الوكالات الرئيسية لجمع بيانات محددة، وفقاً لولاياتها. ومن المهم بالقدر نفسه للشراكة أن تعمل لإنتاج بيانات متسقة ودقيقة بشأن تمويل الغابات، بما يشمل بيانات التمويل المتعدد القطاعات الذي يذهب إلى الغابات.

٧١ - ويضطلع التنسيق والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بدور هام في تعبئة الموارد المالية من أجل إدارة الغابات ويجب تنسيقه لمساعدة البلدان على التصدي لتحديات الإدارة المستدامة للغابات عموماً وتمويل الغابات بصفة خاصة.

٧٢ - وللقطاع الخاص دور حاسم الأهمية في تشكيل السوق وتوليد التمويل من أجل الغابات على الصعيدين الوطني والدولي. وتتسم البيئة التمكينية بأهمية رئيسية في إشراك القطاع الخاص في زيادة التمويل من أجل الغابات. وتستتبع البيئة التمكينية شروطاً سياسية وتشريعية يتم بموجبها احترام وضمان مصالح المستثمرين والمستفيدين (الناس والبيئة) على حد سواء.

٧٣ - وشكلت كيفية تعبئة تمويل كافٍ من أجل الإدارة المستدامة للغابات موضوع مناقشة للسياسات العامة على الصعيد العالمي طوال أكثر من ٢٠ سنة. وتركز جزء من المناقشة على الخيارات التي يمكن أن تساعد في معالجة هذه المسألة على الصعيد العالمي، بما في ذلك تعزيز آليات تمويل الغابات القائمة وإنشاء صناديق للتبرعات بشأن الغابات.

٧٤ - ورغم أن حججاً قد طُرحت تأييداً لكل من الخيارين وضدهما، يرى الكثيرون أن هذين الخيارين لا يتناقضان. وتم الاتفاق، في الدورة التاسعة للمنتدى عام ٢٠١١، على أنه ينبغي النظر في جميع الخيارات لتعبئة الموارد من أجل الغابات.

٧٥ - وطُرحت المساهمات التي أعدت في فترة ما بين الدورات مقترحات شتى لتعزيز آليات تمويل الغابات القائمة، فضلاً عن المهام الممكنة للصندوق العالمي للغابات. ويمكن للصندوق العالمي التركيز على جوانب في الإدارة المستدامة للغابات لا تغطيها الاتفاقيات والمنظمات الأخرى. وستعتمد على الصندوق أن يولي الأولوية للمجالات المواضيعية والمناطق الجغرافية التي حُددت بوصفها تعاني أكبر الثغرات في التمويل. ويمكن للصندوق أن يفي باحتياجات هامة للتمويل المقدم بتهيئة بيئة تمكينية من شأنها اجتذاب الأموال من مصادر أخرى. وينبغي للصندوق العالمي أيضاً أن يحدد دوراً للصناديق الوطنية التي ستكمل الموارد على الصعيد القطري لتمويل الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك الصناديق الوطنية للغابات. ويمكن لتحديد الروابط بين صندوق من ذلك القبيل وبين البرامج الوطنية للغابات والاستراتيجيات الوطنية لتمويل الغابات، على سبيل المثال، أن يكون أمراً مفيداً.

٧٦ - ومن المهم أيضاً معرفة الكيفية التي سيعمل بها الصندوق العالمي في حال إنشائه، والمكان الذي سيقام به، وما هي الطرائق التي يمكن بها الحصول على موارده، وماذا ستكون معايير الأهلية لذلك، والكيفية التي ستجمع بها الأموال وستُضمن بها، والكيفية التي سيعمل

بها الصندوق مع الآليات المتعددة الأطراف القائمة لتمويل الغابات وكيفية ضمان التكاملية في العمل فيما بين تلك الصناديق والآليات.

٧٧ - وإن لم يتحقق ذلك، يمكن لعدد من "الصناديق المحددة الأهداف" أن تكمل الآليات القائمة للتمويل المتعلق بالغابات لمعالجة الثغرات والاحتياجات في مجال الإدارة المستدامة للغابات. وفي حين سيتطلب ذلك إدخال قدر من التعديل على السياسات في كل مؤسسة ومنظمة لإدراج عناصر الإدارة المستدامة للغابات في عملها، فإن ذلك سيسفر عن انخفاض حجم التعقيدات وحالات الازدواج في المهام.

٧٨ - وليس هناك من حل وحيد لمعالجة جميع الاحتياجات في مجال تمويل الغابات. ويطلب حجم القضية اتخاذ إجراءات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية ومن قبل أصحاب المصلحة كافة. وعلى الصعيد العالمي، من المهم البحث عن تشكيلة من التدابير وإيجاد حل يقوم على التكاملية ويكون مرضيا لجميع الأطراف. وفي هذا السياق، في حين ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى تعزيز الآليات القائمة للتمويل المتعلق بالغابات، يمكنه أيضا أن ينظر في تخصيص صندوق أو صناديق لمعالجة الاحتياجات والثغرات في مجال الإدارة المستدامة للغابات التي لم تعالجها الآليات القائمة بعد. ويمكن لهذا الحل أن يعود بالفائدة على جميع البلدان وأصحاب المصلحة.

ثامنا - الإجراءات والتوصيات والخيارات الرئيسية فيما يتعلق بتمويل الغابات

٧٩ - قد يرغب المنتدى في النظر في التوصيات الواردة أدناه واتخاذ قرارات بشأنها، وهي:

٨٠ - الحوكمة الجيدة:

تعزيز الظروف التمكينية، خاصة المؤسسات الفعالة على جميع المستويات والأطر القانونية والمشاركة السياسية، لاجتذاب تمويل الغابات من جميع الموارد والحد من المخاطر من أجل الاستثمار من خلال ما يلي:

١' تعزيز حيابة مضمونة للأراضي وحقوق لحيابة الموارد في القوانين المتعلقة باستخدام الأراضي والميراث، وتعزيز إنفاذ قوانين الغابات، ودعوة منظمة الأغذية والزراعة إلى مواصلة العمل على وضع مبادئ توجيهية طوعية تعنى بالحوكمة المسؤولة لحيابة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

٢٠٠٠ تعزيز آليات التنسيق للجهات المانحة على الصعيد القطري في قطاع الغابات وكفالة إقامة الروابط مع الخطط الإنمائية الوطنية وكذلك البرامج الوطنية للغابات وغيرها من السياسات القطاعية؛

٢٠٠١ مواصلة تعزيز استراتيجيات الاتصال الرامية إلى تحسين فهم الجمهور لأهمية الغابات.

٨١ - إشراك جميع أصحاب المصلحة وبناء الشراكات:

(أ) توفير الدعم للعمليات، من قبيل شبكة الغابات النموذجية الدولية، التي تبني الشراكات وتعزز الحوار وتنمي قدرات أصحاب المصلحة، خاصة النساء والشباب، على جميع المستويات، ولا سيما على المستوى المحلي؛

(ب) دعوة المنظمات والجهات المانحة الأعضاء في الشراكة التعاونية من أجل الغابات إلى دعم أصحاب المصلحة المحليين في مجال الغابات وأصحاب الحيازات الصغيرة في إنشاء التعاونيات، ومنظمات المنتجين الحرجيين والمجموعات المماثلة إلى تمكين ممارسات الإقراض الجماعي لتحسين فرص الوصول إلى التمويل من أجل الغابات؛

(ج) وضع وتنفيذ برامج للتوعية من أجل مقررسي السياسات في مجال القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات والأشجار خارج نطاق الغابات.

٨٢ - التعاون المشترك بين القطاعات، عن طريق ما يلي:

(أ) تعزيز تبادل المعارف لتحسين التفهم والتواصل المتبادلين بين قطاع الغابات والقطاعات الأخرى والنظم المالية المؤسسية للمساعدة في تعبئة التمويل من أجل الغابات من قطاعات أخرى مثل قطاعات مستجمعات المياه، والمراعي، والطاقة، والزراعة، والسياحة، على الصعيد الوطني؛

(ب) تحسين التعاون المشترك بين القطاعات وبين المؤسسات على المستوى الوطني من خلال أطر السياسات العامة، مثل البرامج الوطنية للغابات أو ما يماثلها، لاجتذاب الموارد من أجل الغابات، بالاستفادة، في جملة أمور، من تجارب مرفق الغابات والمزارع لمنظمة الأغذية والزراعة والمرفق الذي خلفه، وهو مرفق البرامج الوطنية للغابات، في تعزيز أشكال التعاون تلك على المستوى المحلي وعلى مستوى المجتمعات المحلية؛

(ج) إدماج الغابات في المجالات ذات الأولوية لخطط التنمية الوطنية وتحديد قيم سلع ومنتجات الغابات في الميزانيات والحسابات الوطنية بتجميع البيانات، ووضع المؤشرات، وتحديد القيم النقدية وغير النقدية من أجل الغابات؛

(د) تشجيع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية على تعزيز التعاون المشترك بين القطاعات وتحقيق التكامل بين برامج إدارة الغابات في أعمالها ذات الصلة.

٨٣ - بناء القدرات:

(أ) وضع استراتيجيات لمعالجة احتياجات البلدان في مجال تنمية القدرات، ولا سيما البلدان النامية، خاصة فيما يتصل بالحصول على الأموال، في مجالات منها أنشطة الرصد وإنفاذ القانون، ووضع البيانات والإدارة وإقامة الشراكات؛

(ب) تشجيع المؤسسات المالية على وضع أدوات إقراض ملائمة من أجل ملاك الغابات والمجتمعات القائمة في مناطق حرجية؛

(ج) تأمين قدر كافٍ من التمويل من أجل البحوث والتثقيف والتدريب.

٨٤ - الأسواق الرسمية والأسواق غير الرسمية والقطاع الخاص:

(أ) تعزيز استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المجالات التي يمكن فيها للتمويل الحكومي والاستثمارات الحكومية التخفيف من المخاطر المحتملة على الاستثمارات الخاصة وكفالة استخدام رأس المال الخاص بطريقة مسؤولة اجتماعيا وبيئيا؛

(ب) توفير بيئة سياساتية تشجع على استثمارات القطاع الخاص لإيجاد أسواق تستوعب سلع وخدمات الغابات غير المقيمة سوقيا؛

(ج) مساعدة القطاع الخاص في تحديد الثغرات والعقبات والفرص في تمويل الغابات لكفالة قيام القطاع الخاص باستثمارات محددة الأهداف على النحو الصحيح؛

(د) تحديد الأسواق غير الرسمية و/أو إضفاء الطابع الرسمي عليها من أجل التجارة المحلية في منتجات الغابات، حسب الاقتضاء، بوصف ذلك مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل؛

(هـ) استقصاء الفرص للتمويل الرسمي وغير الرسمي من قبيل التمويل المتناهي الصغر والتحويلات، وهو ما يمكن توجيهه من خلال منظمات ملاك الغابات والتعاونيات وجماعات المنتجين، مع الإقرار بالطابع الواسع والمتنوع للقطاع الخاص.

٨٥ - الخيارات الوطنية لتمويل الغابات:

(أ) تعزيز تعبئة تمويل الغابات، خاصة عن طريق البرامج الوطنية للغابات، باستخدام مجموعة من النهج التمويلية، بما يشمل إنشاء صناديق وطنية للغابات، وتحديد الفرص الأخرى للتمويل على المستوى الوطني؛

(ب) وضع وتعزيز وتنفيذ استراتيجيات تمويل الغابات التي تركز على نهج مشترك بين القطاعات إزاء الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للإدارة المستدامة للغابات على مستوى البيئة الطبيعية الوطنية؛

(ج) وضع استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات، أو استراتيجيات مماثلة، تجمع أشكال التمويل من مختلف المصادر بطريقة تشاركية، مع مراعاة الروابط المشتركة بين قضايا الغابات والقضايا الأخرى، بما في ذلك القضاء على الفقر، والأمن الغذائي، وتغير المناخ، والزراعة، والتنمية الريفية، والنقل، والتعدين، والسياحة؛

(د) التشجيع على وضع استراتيجيات وطنية لتمويل الغابات أو استراتيجيات مماثلة.

٨٦ - معالجة الثغرات في بيانات الإدارة المستدامة للغابات والثغرات في المناطق الجغرافية والمجالات المواضيعية:

(أ) التركيز على معالجة الثغرات في تمويل الغابات وتخصيص موارد كافية وبذل جهود متضافرة لمعالجة تلك الثغرات على جميع المستويات؛

(ب) دعم إنشاء برنامج لوضع بيانات تمويل الغابات على المستوى الوطني، مع العمل بالتعاون مع الحكومات، والعمليات الإقليمية، والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية من أجل الغابات، والقطاعات الأخرى، والمصارف الإنمائية؛

(ج) جعل إدارة المعارف بشأن التنمية الاقتصادية للغابات وتمويل الغابات وعائدات الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات عملية مستمرة لا عملية مخصصة، مع توفير التمويل المحدد الأغراض المصاحب لها، والاستفادة من عمليات جمع البيانات في المؤسسات الأخرى؛

(د) دعم أعضاء الشراكة التعاونية من أجل الغابات لتعزيز الآليات القائمة لجمع البيانات والحصول عليها، لمعالجة الثغرات في البيانات في مجال تمويل الغابات والتنمية الاقتصادية للغابات بطريقة منهجية ومنسقة ومتجانسة بغية توفير بيانات متسقة ودقيقة عبر جميع القطاعات، ودعوة الجهات المانحة إلى توفير الموارد لأعضاء الشراكة التعاونية من أجل الغابات للاضطلاع بهذه المسؤولية؛

(هـ) استخدام الأطر القائمة لجمع البيانات التابعة للمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية من أجل الغابات، بما في ذلك دليل الشراكة التعاونية بشأن التمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات وشكل الإبلاغ الذي وضع حديثاً للمنتدى لجمع البيانات، خاصة في

المجالات التي توجد بها ثغرات في البيانات، من قبيل المعلومات الكمية والنوعية عن تمويل الغابات المشترك بين القطاعات؛

(و) الطلب إلى أمانة المنتدى بأن تقوم بتحليل جميع النتائج والتوصيات الواردة في مساهمات ما بين الدورات بشأن تمويل الغابات، بما في ذلك المعلومات عن البيانات والثغرات في المناطق الجغرافية والمجالات المواضيعية، وتوفيرها لأعضاء المنتدى؛

(ز) تشجيع منظمة الأغذية والزراعة على تطوير عملها في مجال التمويل الوطني من القطاع العام من أجل التنمية المستدامة للغابات بوصفه جزءاً من تقييمات موارد الغابات التي تقوم بها المنظمة في المستقبل؛

(ح) دعوة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى استعراض تعريفاتها ذات الصلة بالغابات لإنشاء فئات جديدة من البيانات للإعراب عن الطابع المشترك بين القطاعات لتمويل الغابات.

٨٧ - تمويل تنفيذ صك الغابات:

(أ) زيادة التمويل من أجل تنفيذ صك الغابات على جميع المستويات في أي استراتيجية من استراتيجيات تمويل الغابات للنهوض بالإدارة المستدامة للغابات؛

(ب) دعوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الجهات المانحة والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية من أجل الغابات، لدعم البلدان النامية في تنفيذ صك الغابات؛

(ج) تعزيز التنسيق فيما بين الوزارات من أجل تعبئة التمويل لتنفيذ صك الغابات وتجاوز عدم التواصل بين مختلف الوزارات؛

(د) دعوة المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية من أجل الغابات إلى الإبقاء على تنفيذ صك الغابات في برنامج عمل مختلف آليات التمويل والمنظمات والمبادرات ذات الصلة بالغابات؛

(هـ) دعوة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى إنشاء أداة مماثلة لمؤشر ريو لتتبع وقياس التمويل من أجل تنفيذ صك الغابات وأهدافه الأربعة العالمية بشأن الغابات.

٨٨ - المساعدة الإنمائية الرسمية:

- (أ) التشديد على أنه، رغم أن تمويل الغابات هو مسؤولية وطنية في المقام الأول وجهد ذاتي الاستدامة على المدى البعيد، تقوم المساعدة الدولية بما يشمل المساعدة الإنمائية الرسمية بدور حفاز هام في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات في بلدان عديدة؛
- (ب) إيلاء الأولوية للنُهُج التي تركز على الغابات والمشاركة بين القطاعات أو المواضيع لتعزيز مساهمة الغابات في التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛
- (ج) معالجة التجزؤ فيما بين آليات التمويل ذات الصلة بالغابات.

٨٩ - التعاون الإقليمي:

- (أ) تعزيز التعاون بين الأقاليم وداخلها بشأن التنمية الاقتصادية للغابات وتمويلها، بما في ذلك وضع مقترحات للجهات المانحة من أجل التمويل، واستقصاء فرص تمويل الغابات وتنميتها الاقتصادية مع القطاع الخاص، وتبادل التجارب والمعارف والخبرات الفنية ذات الصلة؛
- (ب) بناء الشراكات بين الهيئات والشبكات الاقتصادية الوطنية والمصارف الإنمائية الوطنية، من قبيل مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية لأفريقيا الجنوبية.

٩٠ - تعزيز آليات التمويل القائمة ذات الصلة بالغابات وتحسين فرص الوصول إلى مواردها عن طريق ما يلي:

- (أ) الموافقة على تعزيز آليات التمويل القائمة ذات الصلة بالغابات بتحسين فرص الوصول إلى الموارد وكفاءة تلك الموارد، بتعبئة موارد جديدة وإضافية لمعالجة الاحتياجات والثغرات في مجال الإدارة المستدامة للغابات التي لم تعالج حتى الآن وبتخصيص أموال جديدة وإضافية للغابات في إطار تلك الآليات، ودعوة الآليات، في هذا الصدد، إلى القيام بما يلي:

- ١' تعديل معايير القطاع العام للتمويل وزيادة تبسيط عمليات وإجراءات التمويل الدولية لتحسين فرص الوصول إلى أموالها؛
- ٢' تعزيز أوجه التآزر بين برامجها لمعالجة احتياجات وثغرات التمويل في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات؛
- ٣' تخصيص موارد مالية محددة لوضع برامج لمعالجة الثغرات المواضيعية في تمويل الغابات وجميع العناصر المواضيعية السبعة من أجل الإدارة المستدامة

للغابات، على النحو الوارد في صك الغابات، بغية تحقيق الإمكانيات الكاملة للغابات؛

‘٤’ دعم إعداد التقارير الوطنية للبلدان النامية إلى المنتدى بشأن تنفيذ صك الغابات من خلال تخصيص أموال جديدة وإضافية لآليات التمويل القائمة ذات الصلة بالغابات، بما في ذلك مرفق البيئة العالمي؛

‘٥’ مواصلة دعم البلدان لإجراء عمليات جرد وتقييم للغابات لبيان مساهمات الغابات في التنمية الاقتصادية وفي توفير السلع والخدمات البيئية والاجتماعية؛

‘٦’ دعم البلدان في تحديد وتقدير القيم غير النقدية لمنتجات وخدمات الغابات؛

‘٧’ مساعدة البلدان في التصدي لتحديات التمويل ببناء القدرات اللازمة للوصول إلى التمويل وتنفيذ استراتيجيات مرنة ومصممة حسب السياق تجمع بين التمويل الحكومي والخاص والدولي؛

(ب) دعوة مرفق البيئة العالمي إلى القيام بما يلي:

‘١’ النظر في إنشاء مجال تنسيق جديد بشأن الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات خلال التجديد المقبل لموارد مرفق البيئة العالمية، استناداً إلى استعراض آلية الإدارة المستدامة للغابات التابعة له/آلية حافز المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وغير ذلك من العناصر في حافظة المرفق في مجال الغابات؛

‘٢’ معالجة الثغرات المواضيعية في تمويل الغابات بإيلاء اعتبار خاص لغابات الأراضي الجافة والاحتياجات الخاصة للبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي الكثيف، والبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً؛

(ج) دعوة الجهات المانحة إلى توفير موارد للعملية التيسيرية للقيام بالمهام التالية، بالتعاون مع أعضاء الشراكة التعاونية من أجل الغابات، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهي:

‘١’ وضع مصفوفات وطنية وإقليمية لاستراتيجيات تمويل الغابات، بالتعاون مع البلدان والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية من أجل الغابات، من أجل البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية

والبلدان ذات الغطاء الحرجي الكثيف، والبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، ومساعدة تلك البلدان على وضع المشاريع ذات الصلة؛

٢' التقدم بمقترحات من أجل تحسين التنسيق والتعاون فيما بين آليات التمويل ذات الصلة بالغابات للمنتدى في دورته الحادية عشرة، بهدف تيسير حصول البلدان على الأموال؛

٣' معالجة الثغرات في مجال تنمية الغابات والتنمية الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على تمويل الغابات.

٩١ - الصناديق الجديدة والناشئة:

(أ) تحديد الفرص المتاحة لتعبئة مصادر تمويل جديدة من أجل الغابات من خلال الصناديق والاستراتيجيات والبرامج في مختلف المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية من أجل الغابات، فضلاً عن المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة؛

(ب) دعوة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمصارف والبرامج الإنمائية الإقليمية لإدماج أنشطة التمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات في صناديقها وبرامجها التنفيذية ذات الصلة، بما في ذلك صندوق المناخ الأخضر، وصندوق التكيف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والبرامج المماثلة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

(ج) دعوة الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى إدراج تمويل الإدارة المستدامة للغابات في برامجها واستراتيجياتها ذات الصلة، بما في ذلك استراتيجية تعبئة الموارد.

٩٢ - الخيارات الأخرى لتمويل الغابات:

(أ) مواصلة النظر في إنشاء صندوق عالمي للتبرعات لتعزيز تحقيق الإدارة المستدامة للغابات من قبل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ب) النظر في خيارات أخرى لتعبئة مصادر جديدة وإضافية لتمويل الغابات، بما في ذلك إنشاء إطار شامل للتنسيق بين آليات التمويل القائمة ذات الصلة بالغابات ومؤسسات التفاوض أو الوساطة على مختلف المستويات لتحسين وصول البلدان إلى التمويل من أجل الغابات.

٩٣ - إدماج الغابات في عمليات اتخاذ القرار في المجال الإنمائي:

(أ) تعزيز تقدير النطاق الكامل لقيم الغابات، بسبل منها محاسبة الموارد الطبيعية؛

(ب) إدماج قيم الغابات الأوسع نطاقا في التخطيط واتخاذ القرار والاستثمارات في المجال الإنمائي.

٩٤ - الغابات، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة:

دعوة البلدان، من خلال ممثليها ذوي الصلة، إلى إدماج الغابات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي إطار أهداف التنمية المستدامة وإلى إدماج التمويل في استراتيجيات تمويل التنمية المستدامة، مع مراعاة أن الغابات تضطلع بدور حيوي في القضاء على الفقر وتحسين أسباب المعيشة.
